

محمد الناصر بورنان

دراسة حول الواقع العلمي والثقافي في الجزائر

تحتوي هذه الدراسة على مجموعة من المعلومات تم استنتاجها من تحليل لأهم المعطيات الإحصائية المتوفرة ومن استقصاء شمل مجموعة من الأساتذة والباحثين التابعين لمؤسسات التعليم والبحث في الجزائر وذلك أثناء شهري يناير وفبراير 1987 ومن دراسة لمجموعة من التقارير الرسمية لوزارة التعليم العالي ووزارة التخطيط.

تتمحور هذه الدراسة على التوالي حول ما يلي :

(أ) التطور الذي حصل للسلك العلمي والثقافي الجامعي بالجزائر بعد الاستقلال.

(ب) الأوضاع التي يعمل في إطارها جزء من هذا السلك. ستعرض في هذا الإطار مجموعة من الفرضيات والمعلومات المستمدة من دراسة ميدانية شملت عينة تتكون من جامعيين ينتمون إلى خمس مؤسسات وهي :

- جامعة الجزائر.
- جامعة هواري بومدين للعلوم والتقنيات.
- المعهد الوطني للعلوم الطبية.
- المعهد الوطني للزراعة.
- مركز الأبحاث للاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية.

وسنركز دراستنا حول البحث العلمي

(ج) العلاقات التي تربط البحث العلمي الجامعي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

1 - معطيات حول تطور الجامعة الجزائرية : تنبيه وملاحظات أولية

إن المعلومات التي سنعرضها في هذا الفصل مستنتجة من دراسة لأهم الحوليات الإحصائية ولمجموعة من التقارير التي تم وضعها في إطار تقييم المنجزات المبرمجة منذ الاستقلال.

يتبين من خلال التقارير أن الجزائر اتبعت سياسة «مشيئية» تهدف إلى تكوين أكبر عدد ممكن من الكوادر والتقنيين القادرين على العمل في الهياكل الإنتاجية التي تركت شاغرة غداة الاستقلال وعلى السيطرة التكنولوجية الكافية على أنماط الإنتاج التي تم استيرادها في إطار مخططات إنمائية طموحة.

وقد تمخضت هذه السياسة عن ظاهرتين هامتين.

- 1 - التقليل من مركزية التكوين، خاصة في التعليم العالي.
- 2 - إصلاح شامل لنظام التكوين في التعليم العالي.

1- التقليل من مركزية التكوين :

في نهاية الستينات أقدمت كل وزارة على وضع هياكلها الخاصة لتكوين جزء لا بأس به من إداراتها، من مهندسين وتقنيين ومسيرين. كما أوكلت ذلك أيضا إلى الأطراف الأجنبية المتعاملة معها وقامت بإرسال عدد من الحاملين على شهادات التدرج للتعليم الثانوي والعالي لجامعات أجنبية (خاصة الغربية منها)، يحدوها في ذلك تحقيق أكبر فعالية ممكنة في استغلال الاستثمارات الجديدة.

إننا لن نتعرض في دراستنا لهذا الجانب رغم أهميته. من ضمن الأسباب التي تحول دون ذلك، التشتت الجغرافي والإداري لمصادر المعلومات وانعدام التسلسل الزمني للمعطيات الموجودة. فاستثمارها يدعو إلى عمل أولي يكمن في تجميع وتصنيف كل المعطيات. وهذا ليس من اليسير، نظرا لإعادة الهيكلة للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية التي تمت منذ 1980 وما نتج عنها من ضياع للمعطيات الخام.

2- إصلاح التكوين :

منذ 1971 وإلى جانب ما تم ذكره سابقا، تم القيام بإصلاح جذري مس كل قطاعات التعليم العالي. وارتكز هذا الإصلاح حول 4 محاور هي :

- تنويع وتكثيف شعب التكوين. وتم في هذا الإطار إنشاء 4 شعب تفرع عنها 105 تخصص. وهذه الشعب هي :

- شعبة العلوم الدقيقة والتكنولوجيا : 33 (٣٣) تخصصا
- شعبة العلوم البيولوجية : 17 (١٧) تخصصا
- شعبة علوم الأرض : 19 (١٩) تخصصا
- شعبة العلوم الاجتماعية والأدب : 36 (٣٦) تخصصا

- مضاعفة عدد المؤسسات الجامعية مع إعادة توزيعها جغرافيا. وتم في هذا النطاق إنشاء أكثر من 5 جامعات جديدة كل منها قادرة على استقبال ما لا يقل عن 8.000 طالب وأكثر من 4 مراكز جامعية وعدة معاهد متخصصة ذات الطابع الوطني أو الجهوي.

- جسارة ورفع المستوى العلمي للسلك التعليمي. وقد تم في هذا الإطار إرسال بعثات عديدة إلى الخارج من أجل تكوين الحائزين على شهادات التدرج وما بعد التدرج.

- النهوض باللغة الوطنية لتصبح أداة فعالة قادرة على أن تحل محل اللغة الفرنسية وفي هذا الصدد تم تعريب كلى لشعبة العلوم الاجتماعية والآداب، ويبدو أنه سيتم تدريجيا تعريب الشعب الأخرى.

وكان لهذه السياسة 3 نتائج هامة تختلف في نوعيتها وهي :

- عدم التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالتكوين، خاصة في ميدان البرامج. ولم يتم إنشاء أول لجنة تنسيق لنظام التعليم إلا سنة 1986 (ويترأس هذه اللجنة الوزير الأول).

- عدم وجود إطار يتم فيه التشاور وبرمجة التكوين في الخارج. وأول هيئة وطنية تعمل في هذا المضمار تم تأسيسها سنة 1981. و حتى هذا التاريخ كانت لكل وزارة أو لكل مؤسسة وطنية سياستها الخاصة وطريقتها الخاصة في ميدان التكوين.

- عدم التنسيق بين مختلف القطاعات فيما يتعلق بالبحث العلمي. فمن النادر أن نجد الجامعة تأخذ على عاتقها المشاكل الناتجة عن تسيير المؤسسات. وهذا لا يعني عدم مشاركة بعض الجامعيين في القطاعات الإدارية والإنتاجية لهذه المؤسسات. فبالرغم من وجودها فإنها لا تكتسي طابعاً نظامياً.

ولهذه العوامل تأثيرات عديدة على عملنا، من بينها عاملان اثنان تجدر الإشارة إليهما. يتعلق الأول بتحديد الطاقات الوطنية الكامنة والجلية في ميدان التكوين والبحث العلمي. إن أهمية الاستثمارات والانجازات التي تمت خارج وزارة التعليم العالي تحول دون حصر دقيق لأهمية هذه الطاقات. يخص العامل الثاني مجال الثقة بالمعطيات الإحصائية والمعلومات التي سيجدها القارئ في هذه الدراسة والتي لا يمكن اعتبارها إلا كمؤشرات أولية للاتجاهات التي يعرفها ميدان التكوين والبحث العلمي. ولذلك سببان :

أ) عدم توفر معطيات إحصائية متكاملة ومتجانسة على المدى الطويل.

ب) ضعف المصادقية للإحصائيات المتواجدة. إن طرائق إعداد الإحصائيات ومكانتها في الماضي (وحتى في الحاضر) تدعو بعض التحفظ في استعمال الإحصائيات الموجودة. هناك مثالان لهذا النقص.

المثال 1 :

بتعلق المثال الأول بتحديد عدد الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائرية أثناء السنوات الدراسية 1962-1963 و 1966-1967 عندما نراجع إحصائيات سنة 1967 نجد أن عدد الطلبة كان على التوالي 2.809 طالبا و 9.272 طالبا. وعندما نراجع تقرير وزارة التخطيط للانجازات التي تمت في الستينات والسبعينات نجد أرقاما أخرى وهي على التوالي 3.718 في 1962-1963 و 6.000 في 1966-1967 والفرق بين هذه التقديرات لا يجد أي مبرر كتحسين جمع أو استغلال المعطيات الأولية.

المثال 2 :

يتعلق المثال الثاني بكيفيات تصنيف المدرسين ضمن الجداول الإحصائية. تارة يتم إدماج الطلبة الحاصلين على درجة طبيب مقيم ضمن سلك المعيدون ويتم عدم إدماجهم تارة أخرى. وغالبا ما يكون عددهم مجهولا. وكذلك الحال فيما يخص شعبة التكنولوجيا. فتارة نجدها تتضمن عدة تخصصات من بينها الزراعة (1979-1980) وتارة أخرى (1984-1985) تقتصر على بعض التخصصات ويتم في هذه الحالة إحصاء الزراعة بشكل مستقل. كذلك الشأن بالنسبة للسانيات. فهي تظهر مستقلة في إحصائيات 1984-1985، وليس هناك ما يؤكد عدم إحصائها في السنوات الماضية ضمن تخصصات أخرى - اللغات الأجنبية أو الأدب العربي.

إن كل هذه المعطيات تؤدي بنا على الفات نظر القارئ إلى اعتبار التحاليل والخلاصات التي يتضمنها هذا التقرير بمثابة مؤثرات للتحويلات المحتملة التي عرفها في الفترة الأخيرة ميدان التكوين العالي والبحث العلمي في الجزائر.

لقد عرفت المجموعة الجامعية نموا سريعا تضاعفت حدته من سنة إلى أخرى طوال العشرية الأخيرة - كما يتبين في الجدول 1 - فان عدد المدرسين قد تضاعف بنسبة 2.000 % في أقل من 20 سنة.

و كذلك الحال بالنسبة للطلبة.

ج-1 - النمو النسبي للمدرسين و الطلب

السنة	63-1962	67-1966	76-1975	80-1979	القاعدة
المدرسين	100	150	135	2.226	335
الطلاب	100	330	1.491	2.030	2.809
عدد الطلاب - عدد المدرسين	7,91	17,36	8,96	7,21	-

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التقليل الملحوظ في عدد الطلبة للمدرس الواحد بعد إدخال إصلاح التعليم العالي. ويلاحظ عكس ذلك في الوقت الحاضر. ففي سنة 1985-1986 بلغ عدد الطلبة في التدرج (بدون إدماج عدد التقنيين الساميين) 10,30 للمدرس الواحد.

1.1- التطور الهيكلي الحديث لسلك التدريس :

يتبين من خلال تحليل المعطيات الأخيرة لوضع سلك التدريس أن هناك تزايد مستمر مع استقرار نسبي أو نقص لقيمة عامل التزايد لسلك التدريس.

ج-2 - النمو الإجمالي لسلك التدريس

السنة	1980/79	1981/80	1982/81	1983/82	1984/83	1985/84	1986/85	القاعدة
المدرسين	100	116	124	147	158	132	143	7.903
التزايد السنوي المتوسط*	-	116	107	119	108	**16	108	-

* معدل التزايد السنوي بين 67/ 1968 و 1977/ 1978 = 175 %

** كما تم ذكره سابقا فان المعطيات غالبا ما تكون موضوع الشك. إن النسبة السلبية تدل على تقلص في عدد المدرسين. و لكن لا شئ يبرر هذا التحول لا من الناحية الإدارية، ولا من الاجتماعية ولا الاقتصادية.

1-1-1- تطور الهيكل التعليمي حسب الرتبة :

لم يخضع تزايد المدرسين لنموذج واحد وقد اختلفت الحالات حسب الرتب. ففي الوقت الذي عرف فيه عدد الأساتذة والمعاونين تزايد ملحوظا، تقلص عدد الأساتذة المحاضرين وعدد المعيدين وعدد المتعاونين التقنيين. وترمز هذه المعطيات إلى تحول طبيعي إذ أن وجود المعيدين والمتعاونين التقنيين مرتبط أساسا بقلّة الإطارات للإشراف على الأعمال الموجهة ولتقديم المحاضرات. وتكون رتبة أستاذ محاضر حالة انتقالية لا تتجاوز السنتين يصبح بعدها الإطار أستاذا.

ج-3 - تطور السلك التعليمي حسب الرتب

الرتبة	السنة	80/1979	81/1980	82/1981	83/1982	84/1983	85/1984	86/1985	القاعدة
أساتذة		100	135	158	181	187	188	201	259
محاضرين		100	132	172	162	159	141	141	466
مساعدين		100	111	135	163	174	188	245	2.584
معيدين		100	120	120	141	158	103	***90	4.240
متعاونين تقنيين		100	65	-	58	23	12	-	354
مجموع		100	116	124	147	158	76 (132)	***143	7.903

* تختلف المعطيات للمجموع وحسب الرتب في الدورية الإحصائية لسنة 1985/1984 (بين قوسين العدد الموجود في الدورية).

** بغض النظر عن الأطباء المقيمين.

*** بغض النظر عن الأطباء المقيمين والمتعاونين .

تدل هذه التحولات على تحسن في ظروف التكوين والبحث إذ تتكون المجموعات البيداغوجية الحالية من كوادرات ذات خبرة متزايدة قدموا مساهمات على المستوى العلمي عبر أطروحاتهم ومنشوراتهم.

ج-4 - التطور النسبي بين الرتب

السنة	80/1979	81/1980	82/1981	83/1982	84/1983	85/1984	86/1985
عدد الأساتذة المساعدين	3	3	3	3	4	4	5,5
عدد الأساتذة والمحاضرين	3	3	3	3	4	4	5,5
عدد المعيدين	6	5	4	5	5	4	*3
عدد الأساتذة والمحاضرين	6	5	4	5	5	4	*3

* لم يتم تعداد الأطباء المقيمين.

1-2- تركيبة الهيئة التعليمية حسب التخصصات العلمية :

لم يكن تزايد عدد المعلمين متساويا بين الشعب العلمية و بين التخصصات داخل شعبة واحدة. ويمكن هنا التمييز بين مجموعتين تتكون الأولى من العلوم القانونية و الاجتماعية و اللغات الحية الأجنبية، والأخرى من باقي الفروع العلمية. وقد عرفت المجموعة الأولى تطورا متباينا اتسم بتقلص عدد المعلمين في بعض السنوات.

ج-5 - تطور عدد المدرسين في كل شعبة و حسب التخصصات

السنة	80/1979	81/1980	82/1981	83/1982	84/1983
العلوم الدقيقة	100	130	143	147	158
التكنولوجيا	100	114	132	158	179
العلوم الطبية	100	120	125	155	185
ع. البيولوجية	100	114	138	178	149
ع. البيطرة	100	295	335	435	450
ع. الأرض	100	133	94	114	107
ع. الاقتصادية	100	113	117	149	139
ع. القانونية	100	87	94	115	100
ع. السياسية	100	111	120	133	84
ع. الاجتماعية	100	93	89	111	128
الأدب العربي	100	115	119	169	188
اللغة الأجنبية	100	98	109	106	98
المجموع	100	116	124	147	158

* المعلومات غير موجودة بالنسبة للسنوات 1985/1984 و 1986/1985.

لكن لم يكن لهذا الانخفاض اثر كبير تركيبة الهيئة العلمية التعليمية إذ لم يطرأ أي تغيير ملحوظ على وزن أي شعبة في المجموع.

ج-6 - تركيب الهيئة التعليمية و تطورها

السنة	80/1979	81/1980	82/1981	83/1982	84/1983
ع. الدقيقة	17	19	20	17	17
التكنولوجيا	14	14	15	15	16
ع. الطبية*	32	33	32	33	37
ع. البيولوجية	6	6	7	8	6
البيطرة	0	1	1	1	1
ع. الأرض	4	4	3	3	2
العلوم الاقتصادية	6	6	5	6	5
ع. القانونية	9	6	6	6	5
ع. السياسية	1	1	1	1	1
ع. الاجتماعية	6	4	4	4	4
الأدب العربي	2	2	2	3	3
اللغة الأجنبية الحية	4	4	4	3	3
المجموع	100	100	100	100	100
القاعدة	7.903	9.145	9.778	11.608	12.509

* بما في ذلك الأطباء المقيمين.

1-3 جزارة الهيئة التعليمية :

إن التحولات التي تم تعريفها سابقا تمت مع جزارة السلك العلمي. وتبين المعطيات الإحصائية المتوفرة كيف تمت الجزارة في التعليم العالي حيث ازدادت النسبة المئوية للأساتذة الجزائريين من 26 % غداة الاستقلال 1962/1963 إلى 67 % في نهاية السبعينات.

ج-7 - جزارة الهيئة التعليمية

السنة	63/1962	67/1966	65/1975	80/1979
الجزائريين المجموع %	26	49	57	67

و تأخذ الجزارة طبعا خاصا عندما تتعرض للتحولات التي تمت على مستوى كل رتبة إذ يتبين تقليص كبير من عدد المعيدين والمعاونين التقنيين الجزائريين.

ج-8 - تطور مجموعة المدرسين الجزائريين

القاعدة	80/1979	81/1980	82/1981	83/1982	84/1983	85/1984	86/85	
أساتذة	137	144	176	190	212	214	268	
محاضرين	146	62	153	102	118	97	122	
معاونين	1.512	112	148	189	219	242	349	
معيدين	3.253	129	133	167	192	126	*36	
متعاونين تقنيين	267	80	-	73	29	15	-	
مجموع	5.315	120	132	167	190	155	**120	

* بغض النظر عن الأطباء المقيمين.

** بغض النظر عن الأطباء المقيمين والمتعاونين التقنيين.

وذلك ما تؤكد المقارنة بين معطيات الجدول 5 والجدول التالي :

ج-9 - تطور مجموعة المدرسين الجزائريين

السنة	80/1979	81/1980	82/1981	83/1982	84/1983	القاعدة
العلوم الدقيقة	100	134	161	191	217	682
التكنولوجيا	100	139	156	140	315	424
ع. الطبية	100	121	127	157	186	2.380
ع. البيولوجية	100	84	110	147	140	368
البيطرة	100	400	383	600	750	6
ع. الأرض	100	138	109	141	142	151
ع. الاقتصادية	100	127	138	196	202	250
ع. القانونية	100	96	104	137	128	411
ع. السياسية	100	116	135	155	116	51
ع. الاجتماعية	110	105	111	137	161	297
الأدب العربي	100	99	114	139	195	155
اللغات الأجنبية	100	100	125	111	95	240
المجموع	10	120	132	167	190	5.315

* بما فيه الأطباء المقيمين.

إن لظاهرتي ارتفاع مستوى سلك التدريس والجزارة تأثيران أساسيان. يمكن الأول في استقرار أكبر لهيئة التعليم ويمكن الثاني في تحسين قدراتهما بالقيام وإدارة الأبحاث العلمية خاصة منها تلك التي تتم في إطار دراسات ما بعد التدرج.

2-1- تطور المجموعة الطلابية :

سنركز التحليل على طلبة ما بعد التدرج، أي على المجموعة التي قد يكون لها دورا في رفع مستوى البحث العلمي والتكوين العلمي. قبل ذلك رأينا من الضروري أن نتعرض ولو بشكل وجيز على التطورات التي عرفتتها مجموعة الطلبة المتواجدة في إطار التدرج.

ج-10 - تطور مجموع طلبة التدرج

السنة	80/1979	81/1980	82/1981	83/1982	84/1983	85/1984	القاعدة
عدد الطلبة	100	115	126	157	169	*173	57.445
الذكور % الاناث	295	265	231	204	200	-	**42 902

* بغض النظر عن تكوين التقنيين الساميين.

** 42.902 = عدد الذكور.

يبين الجدول نموا سريعا للمجموعة الطلابية، فهي في تزايد أكبر من الذي يعرفه سلك

المدرسين. و ينجم عن ذلك ارتفاع في عبء الاساتذة إذ يتحمل كل مدرس 7,7 طلبة

في السنة الدراسية 1984/1985 بينما كان يتعامل في آخر السبعينات (1979/1980) مع 7,2 طالبا.

كما تبين من خلال الجدول انخفاض نسبي لعدد الذكور عندما نقارنه بعدد الإناث وهذا يدل على تغير جذري في البنية الاجتماعية خاصة في الفئات المثقفة.

1-2-1 - نظرة شاملة على التكوين فيما بعد التدرج :

تزايد المسجلين فيما بعد التدرج بصفة ملحوظة إذ انتقل عددهم من 6.043 طالبا في سنة 1979/1980 إلى 11.843 في سنة 1983/1984 أي بزيادة 94 % في مدة لا تتجاوز الخمس (5) سنوات. ولكن لم تكن هذه الظاهرة عامة في كل السنوات و لكل التخصصات.

ج-11 - تطور التكوين فيما بعد التدرج

السنة	80/1979	81/1980	82/1981	83/1982	84/1983	85/1984	القاعدة
ع. الدقيقة	100	136	231	279	341	473	458
التكنولوجيا	100	133	166	190	266	375	523
العلوم الطبية	100	109	107	123	195	189	2.334
ع. البيولوجية	100	79	132	168	222	335	149
ع. الأرض	100	140	157	142	176	234	153
ع. الاقتصادية	100	121	151	163	133	140	459
ع. انقانونية	100	121	138	94	127	164	615
ع. السياسة	100	91	84	73	142	135	243
ع. الاجتماعية	100	136	96	93	103	130	763
الأدب العربي	100	100	168	229	280	404	157
اللغة الأجنبية	100	185	168	114	250	160	208
المجموع	100	119	131	140	194	**221	6.091

* بما فيها البيطرة.

** بما فيها اللسانيات والتربية البدنية.

كما يتبين لنا من خلال الجدول هناك مجموعة شعب لم تعرف أي انخفاض في عدد المسجلين بل كان النمو فيها مستقرا. وهذه الشعب هي : شعبة العلوم الدقيقة وشعبة التكنولوجيا وشعبة اللغات وشعبة البيولوجية وشعبة الطب.

1-2-2 - التكوين فيما بعد التدرج في الجامعات الأجنبية :

يقوم التكوين فيما بعد التدرج على إرسال نسبة كبيرة من الطلبة إلى الجامعات والمعاهد خارج الجزائر. وتكون هذه المجموعة العنصر الأساسي والمهيمن من بين المتحصلين على منح دراسية للذهاب إلى الخارج (94 % في السنة الدراسية

1983/1984 ويتم سنويا إرسال حوالي ثلث (3/1) المسجلين فيما بعد التدرج إلى الخارج مع العلم أن الأولوية تبقى في صالح العلوم الدقيقة والتكنولوجيا.

**ج-12 - طلاب ما بعد التدرج
المرسلون الى الخارج % / المكونون في الجزائر**

السنة	80/1979	81/1980	82/1981	83/1982	84/1983	85/1984
ع. الدقيقة	80	75	116	132	154	200
التكنولوجيا	171	227	161	185	154	156
ع. الطبية	29	10	10	09	06	08
ع. البيولوجية	42	30	28	37	45	73
ع. البيطرة	-	-	-	-	-	-
ع. الأرض	164	88	74	128	105	92
ع. الاقتصادية	77	51	55	51	74	85
ع. القانونية	53	35	28	31	23	27
ع. السياسية	43	43	58	48	27	25
ع. الاجتماعية	58	34	62	64	73	78
الأدب الأجنبية	102	63	80	118	54	54
اللغة الأجنبية	102	63	80	118	54	54
المجموع	54	38	47	49	41	58

يتبين من معطيات الجدول السابق أن العلوم الطبية والعلوم الإنسانية تعرف تباينا في نموها.

ج-13 - نمو عدد الطلبة المسجلون فيما بعد التدرج والمرسلون خارج الوطن

السنة	80/1979	81/1980	82/1981	83/1982	84/1983	85/1984
ع. الدقيقة	100	132	279	359	466	711
التكنولوجيا	100	146	162	196	255	362
ع. الطبية	100	46	46	36	46	66
ع. البيولوجية	100	61	100	152	234	480
البيطرية	100	69	224	234	238	224
ع. الأرض	100	105	107	128	145	182
ع. الاقتصادية	100	94	123	126	129	118
ع. القانونية	100	93	91	67	83	104
ع. السياسية	100	92	103	79	90	90
ع. الاجتماعية	100	93	100	100	118	156
الأدب العربي	100	84	148	230	311	722
اللغة الأجنبية	100	115	131	131	132	111
المجموع	100	94	119	131	162	232

إن نمط المتبع في إرسال الطلبة قد يؤدي إلى تغيير جذري في بنية التكوين في الخارج حيث هناك اتجاه نحو هيمنة العلوم الدقيقة والتكنولوجيا.

ج-14 - تركيبة التكوين بالخارج

السنة	80/1979	81/1980	82/1981	83/1982	84/1983	85/1984
ع. الدقيقة	10	13	22	26	28	29
التكنولوجيا	16	24	21	23	24	24
ع. الطبية	24	13	9	7	7	8
ع. البيولوجية	2	1	2	2	3	4
البيطرية	1	1	3	2	2	1
ع. الأرض	(5-)	5	4	4	4	4
ع. الاقتصادية	9	9	10	9	7	6
ع. القانونية	10	10	7	5	5	4
ع. السياسية	3	3	3	3	2	2
ع. الاجتماعية	13	13	11	10	10	9
الأدب العربي	2	2	3	4	4	6
اللغة الأجنبية	5	6	5	5	4	2
المجموع	100	100	100	100	100	100

3-2-1- التكوين فيما بعد التدرج بالجزائر :

1-2-3- التكوين فيما بعد التدرج بالجزائر :

عكس ما تم ملاحظته في دراسة التكوين في الخارج تعرف تركيبة التكوين بالجزائر استقرار نسبيا مع هيمنة دائمة في العلوم الطبية (التي تعني 50 % من المسجلين) و اتجاه نحو التقلص في العلوم الإنسانية.

ج-15 – تركيب الدراسات فيما بعد التدرج بالجزائر

A5/1984	84/1983	83/1982	82/1981	81/1980	80/1979	
8	8	9-5	9	7	6	ع. الدقيقة
9	7	6	6	4	5	التكنولوجيا
(2)	(2)	(3)	(3)	(2)	(3)	(الزراعة)
(1)	(8-)	-	(7.)	(4.)	(5.)	(الهندسة المعمارية)
48	51	47	42	44	46	ع. الطبية
3	3	3	3	2	3	ع. البيولوجية
1	2	2	3	2	1	ع. الأرض
4	4	8.5	8	7	7	ع. الاقتصادية
9	9	8	12	11	10	ع. القانونية
3	3	2	2	3	4	ع. السياسية
7	6	7.5	8	15	12	ع. الاجتماعية
4	4	4.5	4	2	3	الأدب العربي
3	3	2	3	3	3	اللغة الأجنبية
100	100	100	100	100	100	المجموع

وتتم هذه التحولات في إطار تزايد نسبي للتكوين ما عدى في العلوم الاجتماعية. وإذا كانت المعطيات صحيحة فقد تكون هذه الأخيرة في حالة ركود أو تفهقر نسبي.

ج-16 – تطور الدراسة حسب الشعب في الجزائر

85/1984	84/1983	83/1982	82/1981	81/0980	80/1979	
283	241	216	192	140	100	ع. الدقيقة
*396	283	181	172	110	100	تكنولوجيا
(420)	(325)	-	(180)	(110)	100	(الهندسة المعمارية)
(157)	(129)	(145)	(132)	(87)	100	(الزراعة)
224	238	147	124	127	100	ع. الطبية
274	217	174	146	87	100	ع. البيولوجية
326	226	164	238	197	100	ع. الأرض
134	131	192	173	142	100	ع. الاقتصادية
195	183	108	162	135	100	ع. القانونية
**154	142	71	76	91	100	ع. السياسية
115	94	90	93	160	100	ع. الاجتماعية
280	267	228	175	106	100	الأدب العربي
84	250	114	168	185	100	اللغات الأجنبية
***215	184	144	137	132	100	المجموع

* بما في ذلك الإعلام الآلي.

** بما في ذلك اللسانيات.

*** بما في ذلك اللسانيات والتكوين البدني والرياضي.

على أساس ما جاء في التحاليل السابقة نستخلص ثلاثة ظواهر أساسية.

1- نمو سريع وكبير للمجموعة العلمية والتقنية، خاصة في مجال العلوم الدقيقة و التكنولوجيا التي عرفت ازديادا ملحوظا نظرا لمكانتها غداة الاستقلال.

2- استقرار نسبي لتركيبية الهيئة التعليمية (مع ارتفاع عدد المعلمين). والجدير بالذكر أن ذلك تم مع جزارة سريعة وانخفاض في عدد المعيدين. وتكون هذه الظاهرة مؤشرا لاستقرار نسبي للكوادر في هذا القطاع وارتفاع ملحوظ لمستواهم العلمي.

3- أهمية التكوين لما بعد التدرج في الخارج خاصة في شعبة العلوم الدقيقة والتكنولوجيا.

ولكن إن دل هذا على تحسن على المستوى البشري فهو غير كافي لضمان نمو سريع ومستمر للبحث العلمي إذ يتطلب هذا الأخير توافر معدات وإمكانيات مادية معتبرة وسياسية فعالة قادرة على تجنيد هذه الطاقات البشرية.

II - البحث العلمي في الجامعة وفي مؤسسة مختصة

ملاحظات أولية : تقوم تحاليل واستنتاجات هذا الفصل على أساس دراسة ميدانية شملت 97 مدرسا و 10 باحثا ينتمون إلى مؤسسات جامعية ولمركز وطني يقوم بالأبحاث في الاقتصاد. وقد شمل هذا الاستبيان 05 مؤسسات ذات طابع وطني أو جهوي وتتوزع العينة كالتالي :

ج-17 - تركيب العينة

المؤسسة	م. الأبحاث	جامعة ه.ب	معهد الزراعة	العلوم ط.	ج. الجزائر	المجموع
عدد المستجوبين	10	20	19	20	38	107
عدد العاملين	72	1.484	165	463	1.121	7.473

سنرمز كما يلي إلى المؤسسات :

م.أ. = مركز البحث

ج.ه.ب = جامعة هواري بومدين للعلوم والتقنيات.

م.ز. = المعهد القومي للزراعة.

ع.ط. = المعهد الوطني للعلوم الطبية.

ج.ج. = جامعة الجزائر (القانون / الاقتصاد / التجارة).

لم يتم اختيار العينة على أساس التقنيات الإحصائية الكلاسيكية والتي تضمن تمثيلية تامة للعينة. فأكتفى المحققان باستجواب من كان موجودا في المؤسسات عند مرورهما (إلا في معهد العلوم الاقتصادية التي تم فيه توزيع الاستمارات على المدرسين).

2-1- مميزات العينة :

لقد شمل الاستقصاء كل الرتب والشهادات الموجودة في المؤسسات المدروسة وقد يضمن ذلك نوعا من التمثيلية. ويتبين من التحاليل أن العينة تتكون أساسا من أساتذة مساعدين. ويرجع ذلك إلى عددهم في المؤسسات التعليمية ولاستعدادهم الأكبر.

لا بد من الإشارة هنا إلى عدم التوازي بين الرتبة الحقيقية والرتبة المصرح بها في إطار التحقيق. وقد صرحت مجموعة من الأساتذة المساعدين الحاملين لشهادة الدكتوراه بالدرجة الثالثة أو لـ ب ه د (P.H.D.) بأنهم أساتذة. وهذا يعكس واقع الجامعة الجزائرية حيث كثيرا ما نرى الأساتذة المساعدين يكفون بتقديم دروس ومحاضرات.

ج-18 - توزيع العينة حسب الشهادات العلمية

المجموع	دكتوراه دولة	د. درجة 3	P.H.D.	ماجستير	أطروحة م.	دبلوم د.م.	المجموع
ج.ج.	-	2-	2	9	-	2	-38
ع.ط.	1	9	-	-	-	10	-20
م.ز.	1	5	-	11	2	-	-19
ج.ه.ب	4	6	1	3	2	4	-20
م.أ.	2	6	-	1	-	1	-10
المجموع	8	51	3	24	4	17	-107

* الرتب والشهادات

أستاذ محاضر أو أستاذ : دكتوراه دولة أو شهادة أستاذية.

أستاذ مساعد أو مكلف بالدروس : دكتوراه درجة 3 أو ب.هـ.د (P.H.D.) أو ماجستير.

معيد أو معاون تقني : أطروحة مهندس أو دبلوم في الدراسات المعمقة أو دبلوم في الدراسات الطبية المختصة أو دبلوم الدراسات العليا.

وتجدر الإشارة هنا إلى مغزى وأبعاد تعدد الشهادات العلمية إذ يدل ذلك على تعدد البلدان التي تم فيها التكوين وتنوع البيئات الثقافية والاجتماعية المطابقة لها.

ج-19 - توزيع العينة حسب التكوين

المجموع	م.أ.	ج.هـ.ب	م.ز.	ع.ط.	ج.ج	المؤسسة / البلد
78	2	13	11	20	32	الجزائر
22	8	6	8	-	-	فرنسا
6	-	1	-	-	5	بريطانيا أو أمريكا
1	-	-	-	-	1	البلدان العربية
107	10	20	19	20	38	المجموع

يستخلص من خلال الجدول أن كل المستجوبين من العلوم الطبية حاملين شهادات جزائرية. وترجع هذه الظاهرة أساسا إلى جزأة مبكرة في هذه الشعبة. ولكن لا يعني ذلك انعدام التكوين في الخارج إذ يكتسي صبغة تربصات قصيرة أو متوسطة المدى.

ويتبين من خلال الجدول التالي صغر سن المستقيين. فالحدان الأدنى والأقصى هما على التوالي 25 و 55 سنة مع انتشار كبير للأعمار بين 32 و 40 سنة.

ج-20 - العمر المتوسط وحدود الأعمار (عدد السنوات)

العمر	المؤسسة	م.أ.	ج.هـ.ب	م.ز.	ع.ط.	ج.ج
العمر المتوسط	37.5	35.8	34.5	42.2	36.4	
الحد الأدنى	31	26	30	35	25	
الحد الأقصى	55	49	46	49	45	

و يبين تحليل البيانات انعدام التوازي بين السن والأقدمية المهنية باستثناء العلوم الطبية وهذا راجع لنمط التدرج الدراسي المختلف بين الطب وبقية العلوم الأخرى.

ج-21 - العمر المتوسط والأقدمية (عدد السنوات)

البلد	المؤسسة	م.أ	ج.هـ.ب	م.ز.	ع.ط.	ج.ج.
العمر		37.5	35.8	34.5	42.2	36.4
الأقدمية		12.8	7.6	9.6	19.4	41.1

كما أن التجربة المتحصل عليها خارج المؤسسات المدروسة أقل من تلك التي هي ناتجة عن الأقدمية في الجامعة، وهذا عكس ما هو الحال في مركز الأبحاث. ويدل ذلك على ظاهرتين اثنتين، استقرار أكبر للهيئة الدراسية وحداثة البحث العلمي خارج الجامعة.

ج-22 - الخبرة المهنية خارج المؤسسة والأقدمية في المؤسسة

	م.أ	ج.هـ.ب	م.ز.	ع.ط.	ج.ج.
الخبرة	3.7	6.4	9.4	17.1	10
الأقدمية	9.1	1.2	.26	2.3	4.1

2-2- الممارسة في البحث :

إن ممارسة البحث تقتصر على جزء فقط من المدرسين بالجامعة وأهميتها تختلف من مؤسسة إلى أخرى. كما نرى في الجدول أن عدد الباحثين يختلف من مجموعة إلى أخرى. فالعدد المتوسط للمشاريع أقل من مشروع واحد للشخص الواحد في الطب و العلوم الإنسانية بينما يتعدى ذلك في التخصصات الأخرى ويتجاوز المشروعين في مركز الأبحاث.

ج-23 - ممارسة البحث في المؤسسات

	م.أ	ج.هـ.ب	م.ز.	ع.ط.	ج.ج.
عدد الباحثين المتوسط	2.3	1.4	1.7	80	84
عدد الأبحاث (الأكثر رواجاً)	2	1	1	1	1

إن الحالة المميزة لجامعة الجزائر (حيث المعدل ضعيف نسبياً) ناتجة عن نظام الدراسات الذي ليس مرتكزا أساسا على البحث العلمي. وبالتالي تتخذ الأبحاث الفردية صبغة الشمول.

ج-24 - نمط ممارسة البحث

ج.ج	ع.ط	م.ز.	ج.ب	م.أ.	
75	56	15	10	9	بحث فردي
25	44	85	90	91	بحث جماعي
100	100	100	100	100	مجموع

وهناك دليل آخر لتفاعل النظام الدراسي مع أهمية البحث يكمن في الوقت المخصص للتدريس. يتبين من استئثار البيانات أن عبء التدريس ليس أكبر في جامعة الجزائر مما هو عليه في المعاهد العلمية الأخرى.

ج-25 - الوقت المخصص للتدريس

الوقت (ساعات)	المؤسسة	ج.ج	ع.ط	م.ز.	ج.ه.و	م.أ.
الوقت الأكثر رواجاً		6	6	9	9	-
عدد المستجوبين		31	12	12	10	10

وهناك عامل آخر يؤثر على أهمية الأبحاث وهو العامل المالي، خاصة وأن جل المشاريع يتم تمويلها من طرف المؤسسات.

ج-26 - المشاريع وكيفية تمويلها

التمويل	المؤسسة	ج.ج	ع.ط	م.ز.	ج.ه.ب	م.أ.
تمويل من المؤسسة		97	100	88	100	52
تمويل من مؤسسة وطنية أخرى		3	0	0	0	30
تمويل من مؤسسة أجنبية		-	-	-	0	18
تمويل من الباحث		-	-	12	0	-
المجموع		100	100	100	100	100

والشئ الذي يلفت النظر في الجدول السابق هو انعدام التمويلات الخارجية (وطنية أو أجنبية) للمشاريع. وهذا يدل على طبيعة العلاقات التي تربط الجامعة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وهناك مؤشر آخر لانعدام هذه الروابط يكمن في عدم وجود عناصر خارجية عن الجامعة في مجموعات البحث.

ج-27 - تواجد العناصر الخارجية في مجموعات البحث

المؤسسات	تمويل المشاريع	ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب	م.أ.
عدم تواجد	من طرف المؤسسة	97	94	100	100	52
	تمويل خارجي	-	-	-	-	8
تواجد عناصر خارجيا	من طرف المؤسسة	3	6	-	-	-
	خارجي	-	-	-	-	48
المجموع	المجموع	100	100	100	100	100

3-2-3- نشر وتبادل نتائج الأبحاث :

1-3-2- النشر

إن لممارسة البحث حسب النمط المذكور سابقا (عمل فردي ومستقل عن التدريس، تمويل داخلي من المؤسسة الخ...) تأثير على الشكل الذي يخضع له النشر حيث يطغى النشر الفردي.

ج-28 - صيغة النشر وممارسة الأبحاث

المؤسسة	ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب	م.أ.
المنشورات الفردية	100	53	28	48	83
الجماعية	-	47	72	58	17
المجموع	100	100	100	100	100
القاعدة	76	148	22	31	53
الأبحاث الفردية % مجموع الأبحاث	75	5.6	15	10	9

يستخلص كذلك من معطيات الجدول السابق أن العمل في إطار فرق علمية ليس في الحقيقة جماعيا إذ لكل فرد استقلالية كافية في البحث تمكنه من الحصول على نتائج وعلى نشرها بحرية تكاد تكون مطلقة. وهذا الاستخلاص يهم أساسا مركز البحث في الاقتصاد حيث ينعدم التلاؤم بين العمل والنشر الجماعي.

2-3-2- التبادل :

يتم نشر وتبادل المعلومات على شكل آخر، عبر اللقاءات والندوات العلمية. وتبقى هذه الأخيرة قليلة في المؤسسات الجامعية، ماعدى في معهد العلوم الطبية حيث هناك

عوامل ذات فعالية كبيرة نذكر من بينها وجود رابطات علمية فعالة.

ج-29 - المشاركة في الندوات (معدل سنوي)

المؤسسة	ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب	م.أ.
التكاثر السنوي	-	10.5	01	.5	.3

وليست هذه الظاهرة خاصة بالعينة بل هي عامة.

ج-30 - المشاركة في الندوات بالخارج حسب التخصصات (1985)

التخصص	ع.الاجتماع	ع.طبية	ع.الدقيقة	ع.البلوجيا	ع.الأرض	ع.الزراعة	مجموع	القاعدة
النسبة م.	10	67	17	3	2	1	100	420

ويبين الجدول التالي محدودية الملتقيات العربية.

ج-31 - المشاركة في الندوات حسب المنطقة الجغرافية

المؤسسة	ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب	م.أ.
ملتقيات وطنية	49	88	84	24	54
ملتقيات عربية	10	8	2	-	9
ملتقيات دولية	41	4	14	76	387
المجموع	100	100	100	100	100
القاعدة	37	1.052	109	55	173

وان هذه الظاهرة لا تخص العينة فقط. إذا استثنينا الندوات التي تجري في بلدان المغرب العربي (خاصة تونس والمغرب) فجل اللقاءات التي تتم فيها المشاركة هي أوروبية.

ج-32 - المقالات المقدمة في إطار الندوات العلمية حسب المناطق الجغرافية سنة 1985 %

المناطق	مجموع	أروبا	أمريكا	المغرب	باقي ب.غ.	افريقيا	البلدان الاشتراكية	البلدان الأخرى	القاعدة
ع. طبية	66	29	01	32	01	01	02	01	-
ع. الدقيقة	17	11	01	01	03	00	01	-	-
ع. الاجتماعية	10	05	01	02	02	00	0	-	-
ع. البيولوجيا	03	02	-	00	01	-	-	-	-
ع. الأرض	03	01	01	-	01	-	-	-	-
ع. الفلاحة	01	01	-	00	-	-	-	0	-
المجموع	100	48	4	35	8	01	03	01	420

والشكل الثالث لتبادل وإثراء الخبرات يكمن في الاستشارات وهذه منعدمة تماما.

2-4- آراء حول ظروف البحث

2.4.1- توافر الكتب والمجلات :

ليس هناك إجماع بالنسبة لتوافر الكتب والمجلات من مؤسسة لأخرى، ففي حين يشتكو المستجوبون من العلوم الطبية من عدم توفر الكتب، فهم راضون عن توافر النشريات الدورية.

ج-33 - آراء حول توافر الكتب

الآراء	المؤسسة	ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب.	م.أ.
غير مقبولا أوسى	11	15	5	15	-	-
ضعيف	39	65	21	25	20	-
مقبول	24	15	5	25	40	-
جيد	24	5	53	35	40	-
جيد جدا	2	-	16	-	-	-
مجموع	100	100	100	100	100	100

ج-34 - آراء حول توافر النشريات الدورية

ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب.	م.أ.	
47	5	16	25	-	غير مقبول أوسى
19	-	11	35	80	ضعيف
8	50	42	25	10	مقبول
22	45	21	15	10	جيد
4	-	10	-	-	جيد جداً
100	100	100	100	100	مجموع

إن تعدد الآراء يمنع أي استنتاج وربما تكون النتيجة أحسن والأجوبة أدق لو توجه أسئلة إضافية لتحديد مفهوم كل جواب. كما نرى هناك نوعاً من الانسجام في الآراء حيث لنفس المؤسسات مواقف متشابهة بالنسبة للكتب والدوريات. وفي هذا المضمّن، في معهد العلوم الطبية وفي جامعة هواري بومدين للعلوم وفي مركز البحث لا يوجد أي شخص يرى أن توافر الكتب والدوريات جد جيداً. وكما هناك إجماع في هذا الأخير حيث لا يوجد أي شخص في مركز الأبحاث يعتبر الوضع سيئاً.

وإذا كانت الآراء حول توافر الكتب والمجلات مختلفة فهناك نوع من الإجماع فيما يتعلق بتوافر ما جد من المعرفة عبر الكتب والدوريات. فالرأي السائد هو أن حداثة الكتب في المكتبة وانتظام وصول المجلات غير مرضي.

في مجال حداثة الكتب وما عدى المعهد القومي للزراعة فالكل يرى أن الحالة غير مرضية، وتجدر الإشارة إلى أن النسبة المئوية للذين يبدون رضاهم عن توافر الكتاب الحديث جد ضئيلة في المعهد المذكور.

ج-35 - آراء حول حداثة الكتاب

الآراء	المؤسسة	ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب.	م.أ.
غير مقبول أو سي	75	100	26	30	-	-
ضعيف	167	-	16	45	50	50
مقبول	8	-	42	20	50	50
جيد	-	-	11	5	-	-
جيد جداً	-	-	5	-	-	-
مجموع	100	100	100	100	100	100

وتجدر الإشارة كذلك إلى تكتل الأجوبة في مركز الأبحاث وفي معهد الطب، أي في المؤسسات التي تشارك أكثر في اللقاءات والندوات العلمية. ربما يدل ذلك عن ارتباط قوي بين المشاركة في الندوات العلمية والرغبة على الحصول على ما جد في النشر.

ج-36 - آراء حول انتظام الدوريات

ج.د.ب	م.ز.	ع.ط.	ج.د.ج	م.أ.
75	20	32	35	40
-	65	16	50	50
-	10	31	15	10
-	-	16	-	-
25	5	5	-	-
100	100	100	100	100

إن الآراء حول توافر خدمات مراجعة ما هو منشور مختلفة جداً، ما عدى في جامعة الجزائر ويصعب في هذه الحالة أي استنتاج، والفرضية الوحيدة التي يمكن تقديمها هي أن هناك تميز في الحصول على هذه الخدمات، وما يدل عن ذلك هو اختلاف الآراء حول وجود هذه الخدمات في مؤسسة واحدة (في جامعة الجزائر وفي معهد العلوم الطبية).

ج-37 - آراء حول توافر خدمات مراجعة ما هو منشور

الآراء	المؤسسة	ج.د.ب	ع.ط.	م.ز.	ج.د.ج	م.أ.
غير موجود	95	25	-	-	-	-
غير مقبول أو سي	5	40	11	65	10	10
ضعيف	-	20	63	15	10	10
مقبول	-	10	10	5	30	30
جيد	-	5	16	15	30	30
جيد جداً	-	-	-	-	20	-
مجموع	100	100	100	100	100	100

ولكل هذه الآراء تأثير عن تقييم خبرة ومقدرة العاملين في المكتبة. والرأي السائد في المؤسسات الجامعية أن خبرتهم غير كافية، على عكس ما يصرح به المستجوبون في مركز البحث.

ج-38 - آراء حول خبرة ومقدرة العاملين في المكتبة

الآراء	المؤسسة	ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب	م.أ.
غير مقبول أو سي	58	5	26	35	-	
ضعيف	24	80	11	30	-	
مقبول	8	5	26	35	60	
جيد	-	-	32	-	30	
جيد جدا	-	5	-	-	10	
بدون رأي	10	5	15	5	-	
مجموع	100	100	100	100	100	

وكما يتبين من خلال الجدول التالي فإن المجموعة الواحدة التي هي راضية عن عمل وخدمات المكتبة توجد في مركز الأبحاث.

ج-39 - آراء حول خدمات المكتبة

الرأي	المؤسسة	ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب	م.أ.
بغير جواب	100	-	-	-	-	-
غير مقبول أو سي	-	30	11	5	-	-
ضعيف	-	45	26	65	-	-
مقبول	-	15	32	30	80	-
جيد	-	10	26	-	20	-
جيد جدا	-	-	5	-	-	-
مجموع	100	100	100	100	100	100

ومن الممكن أن اختلاف بين الجامعة ومركز الأبحاث يرجع لطبيعة ما ينتظره المدرسون من مكتبة هدفها الأول تقديم المراجع والنشريات الأساسية على المستوى البيداغوجي .

2.4.2- توافر الإمكانيات والخدمات الأخرى :

يبدو أن جل المستجوبين غير راضين عن الإمكانيات المادية والخدمات التي تدخل في تحسين ظروف العمل. ويعتبر البعض منهم أن الطباعة الخاصة للبحث غير كافية (المعهد القومي للزراعة وجامعة هوارى بومدين ومركز البحث) وتجدر الإشارة إلى أن معهد العلوم الطبية الذي يقدم أكبر عدد من المنشورات راضي عن الإمكانيات الموجودة.

ج-40 - توافر الطباعة للبحث

الرأي	المؤسسة	ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب.	م.أ.
غير مقبول أي شيء	21	-	89	90	70	
ضعيف	5	5	11	5	10	
مقبول	5	10	-	-	20	
جيد	50	75	-	5	-	
جيد جداً	19	10	-	-	-	
مجموع	100	100	100	100	100	
معدل المنشورات 1985/1981	2	7.4	1.1	1.5	5.3	

وبالنسبة للمؤسسات الجامعية، فالمشكل الأساسي يكمن في عدم خدمة السكرتارية والاتصالات ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الطابع الإداري للسكرتارية في المؤسسات التعليمية.

ج-41 - آراء حول توافر السكرتارية

الرأي	المؤسسة	ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب.	م.أ.
غير مقبول	8	70	37	35	-	
ضعيف	5	20	26	50	20	
مقبول	3	5	26	15	30	
جيد	-	-	-	-	50	
جيد جداً	-	-	-	-	-	
بدون رأي	84	5	11	-	-	
مجموع	100	100	100	100	100	

وهناك مشكل آخر له أهمية في المؤسسات الجامعية وهو انعدام المكاتب للباحثين. فهناك إجماع حول هذه النقطة. ويتميز مركز البحث باختلاف الآراء حول هذه النقطة ويمكن أن يرجع ذلك إلى توزيع غير عادل للمكاتب المتوفرة داخل المركز.

ج-42 - آراء حول توافر المكاتب للباحثين

م.أ.	ج.ه.ب	م.ز.	ع.ط.	ج.ج.	
20	20	26	15	76	غير مقبول
-	35	26	70	24	ضعيف
50	45	37	5	-	مقبول
20	-	-	-	-	جيد
10	-	-	-	-	جيد جدا
-	-	11	10	-	بدون رأي
100	100	100	100	100	مجموع

وإذا كان هناك نوع من اختلاف الآراء حول توافر التجهيزات المذكورة سالفًا فإن الإجماع شامل فيما يخص وسائل النقل لأغراض البحث، ولم نجد أي مستجوب يعتبر توافر وسائل النقل كافية أو جيدة.

ج-43 - آراء حول توافر وسائل النقل

الرأي	المؤسسة	ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب	م.أ.
غير مقبول	-	100	64	90	80	
ضعيف	-	-	21	5	10	
مقبول	-	-	5	5	10	
جيد	-	-	-	-	-	
جيد جدا	-	-	-	-	-	
بدون جواب	-	-	-	-	-	
مجموع	100	100	100	100	100	100

2-5- الحوافز في ممارسة البحث :

تنقسم الحوافز إلى صنفين، الحوافز المادية من جهة والحوافز ذات الصبغة المعنوية من جهة أخرى.

2-5-1- الحوافز المادية :

هناك إجماع حول عدم توافر الحوافز المادية، إذا كان يعتبر جل المستجوبين سياسة الأجور مرضية فالكل غير راضي عن الخدمات الاجتماعية المقدمة وعن سياسة السكن.

أما بالنسبة للأجور يتضح من الجدول التالي قبول للسياسة المتبعة.

ج-44 - آراء حول سياسة الأجور

م.أ.	ج.ه.ب	م.ز.	ع.ط.	ج.ج.	
20	-	-	5	6	غير مقبول أو سي
10	-	-	5	14	ضعيف
20	5	-	5	6	مقبول
50	20	32	25	21	جيد
-	75	58	60	53	جيد جدا
-	-	10	-	-	بدون جواب
100	100	100	100	100	مجموع

وبالنسبة للسكن، المجموعة الوحيدة التي توجد فيها آراء مختلفة هي مجموعة المعهد القومي للزراعة.

ج-45 - آراء حول سياسة السكن

م.أ.	ج.ه.ب	م.ز.	ع.ط.	ج.ج.	
100	95	32	100	81	غير مقبول أو سي
-	5	5	-	13	ضعيف
-	-	32	-	6	مقبول
-	-	21	-	-	جيد
-	-	-	-	-	جيد جدا
-	-	10	-	-	بدون جواب
100	100	100	100	100	مجموع

أما بالنسبة للخدمات فالإجماع شامل.

ج-46 - آراء حول الخدمات الاجتماعية

م.أ.	ج.ه.ب	م.ز.	ع.ط.	ج.ج.	
100	95	100	80	73	غير مقبول أوسى
-	5	-	-	21	ضعيف
-	-	-	-	6	مقبول
-	-	-	-	-	جيد
-	-	-	5	-	جيد جدا
-	-	-	15	-	بدون جواب
100	100	100	100	100	مجموع

2-5-2- الحوافز المعنوية :

رغم اختلاف الآراء هناك نوع من الإجماع حول عدم الرضاء على الحوافز المعنوية المتوفرة.

فإذا اعتبرنا السياسة المتبعة في ميدان تنظيم ومشاركة الهيئة التعليمية في الندوات واللقاءات العلمية من طرف المؤسسات الجامعية نجد أن عدم الرضا يطغى على الآراء، عكس الآراء في مركز البحث في الاقتصاد.

ج-47 - آراء حول السياسة في ميدان الندوات العلمية

الرأي \ المؤسسة	ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب	م.أ.
غير مقبول أو سي	69	-	26	45	10
ضعيف	17	50	37	50	-
مقبول	11	35	5	-	30
جيد	3	15	21	5	50
جيد جداً	-	-	-	-	10
بدون جواب	-	-	11	-	-
مجموع	100	100	100	100	100

أما في النشر فالآراء متعددة مع قبول السياسة الحالية.

ج-48 - آراء حول سياسة النشر

الرأي	المؤسسة	ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب	م.أ.
غير مقبول أو سي	76	75	16	80	-	
ضعيف	13	20	31	20	30	
مقبول	8	-	26	-	40	
جيد	-	5	16	-	30	
جيد جدا	-	-	-	-	-	
بدون جواب	3	-	10	-	-	
مجموع	100	100	100	100	100	

وفي ميدان الحوافز الرمزية كالجوائز التقديرية والأوسمة فهي منعدمة تماما. ومع ذلك تلمح الأجوبة على وجودها وتعتبرها غير كافية. وتدل هذه الأجوبة على وجود حوافز أخرى. وحسب المعلومات التي تم جمعها بصفة غير منتظمة يبدو أنها تقصد المشاركة في الندوات الدولية والاستفادة من التربصات.

ج-49 - آراء حول الحوافز المعنوية

	ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب	م.أ.
غير مقبول أو سي	37	5	47	15	10
ضعيف	34	35	42	50	30
مقبول	18	55	-	35	40
جيد	11	-	-	-	20
جيد جدا	-	5	-	-	-
بدون جواب	-	-	11	-	-
مجموع	100	100	100	100	100

وإذا توقفنا عند الأجوبة حول المزايا الاقتصادية والاجتماعية نجد إجماعا حول ضعفها. وهنا نرى المستجوبين من المعهد القومي للزراعة يختلفون عن باقي المجموعة.

ج-50 - آراء حول المزايا والفوائد الاجتماعية والاقتصادية

ج.ج.	ع.ط.	م.ز.	ج.ه.ب.	م.أ.	
74	50	5	10	60	غير مقبول أو سـ
16	45	37	65	30	ضعيف
10	5	47	10	10	مقبول
-	-	-	15	-	جيد
-	-	-	-	-	جيد جدا
-	-	11	-	-	بدون جواب

أما فيما يتعلق بالعقبات التي تواجه العمل العلمي في المؤسسة يظهر اختلاف في الرأي بين المؤسسات الجامعية ومركز البحث. تتركز الآراء حول العامل المالي في مركز البحث بينما يركز الجامعيون على ضعف التسهيلات في مجال البحث والتدريس.

انطلاقا من الملاحظات والتحليل السابقة يمكن استخلاص مجموعة من الفرضيات تتعلق بمميزات العينة وبالظروف التي يتم فيها التدريس والبحث وآراء الهيئة العلمية الجامعية في هذا الميدان.

أول خاصية للمجموعة المدروسة تتعلق بصغر سن الباحثين والمدرسين. ورغم ذلك فإن أقدميتهم المهنية معتبرة خاصة في ميدان البحث حيث يتمتعون المستجوبون بخبرة مهنية سابقة معتبرة تجعل منهم فئة جد فعالة.

العنصر الثاني يتعلق بمكانة البحث في الجامعة الجزائرية. رغم اختلاف الأوضاع من تخصص إلى آخر فإن البحث العلمي يبقى ضعيفا وفي حالة غير مستقرة. وهذا ناتج عن النظم المتبعة في التعليم إذ ليس هناك ما يبرر القيام بالأبحاث بل هناك عوامل تدعو إلى التخلي عنها رغم كلفة دراسية غير مرهقة. ومن بين النتائج لهذا الوضع كثرة الأعمال والأبحاث الفردية.

العنصر الثالث يتعلق بمحتوى وأبعاد العمل الجماعي. فالأبحاث الجماعية ليست في الحقيقة إلا شبه جماعية حيث لكل فرد إمكانية القيام بدراسته ونشرها دون أن يؤثر تقدم عمل الآخرين على عمله بصفة حاسمة. ويستنتج عن ذلك تكاثر النشر الفردي حتى في إطار العمل الجماعي.

العنصر الرابع يخص الجانب المالي للبحث حيث يبقى هذا الأخير مرتبطا أساسا بتوافر إمكانيات مالية خاصة بالمؤسسة. وقلة وضعف التمويل الخارجي دليل آخر عن الهامشية الاجتماعية للبحث العلمي بصفة عامة والبحث الجامعي بصفة خاصة. فكأن للجامعة مهمة وحيدة تكمن في تكوين إطارات لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

يتعلق العنصر الخامس بالتبادل العلمي. انه يتقى محدودا في كل المؤسسات ما عدا في العلوم الطبية حيث تتميز الأوضاع بنوع من الحركية. وهذا مرتبط أساسا بوجود جمعيات علمية. والجدير بالذكر في ميدان التبادل هو ضعف التبادل مع بلدان المشرق العربي خاصة وبلدان العالم الثالث عامة. فيكاد ينحصر التبادل مع المجموعة الأوروبية وحتى في هذا المضمار فإن هناك نوع من الاحتكار حيث تكاد تقتصر العلاقات على بلد واحد (فرنسا).

يتعلق العنصر السادس بالافتتاح لما هو جديد في ميدان المعرفة. ويتبين من الاستجابات أن هناك عددا كبيرا من المعلمين والباحثين غير راضين عن الوضع الحالي. وكما تم القول سافا يوجد ارتباطا كبير (بالنسبة للمؤسسات الجامعية) بين كثافة المشاركة في الندوات العلمية وتشدد الآراء حول قلة نجاعة خدمات المكتبة في هذا الميدان. ومن الضروري الإشارة هنا لاختلاف الرأي بين الجامعة ومركز البحث و ذلك قد يكون ناتجا عن دور المكتبات في الجامعة والتي تكون السند الأساسي للطلبة.

على المستوى المادي وبغض النظر عن اختلاف العوامل (توافر الطباعة، كفاية خدمة المكتباتية، الخ...) هناك إجماع حول عدم توافر الإمكانيات الضرورية للقيام بالبحث والتدريس في أحسن الظروف. ومما يزيد الوضع تعقيدا انعدام الحوافز المادية والمعنوية.

البحث والتكوين العالي : فرضيات حول الآفاق :

يتبين مما سبق تقديمه أن هناك إمكانيات بشرية جامعية قادرة على النهوض بالبحث العلمي. ولكن تبقى هذه الطاقات مجمدة ويصبح العمل العلمي صعبا في المؤسسات الجامعية حيث لا يحض بأي مكانة ولا بإمكانيات مادية ملائمة ولا بحوافز تشجيع العمل، خاصة العمل الجماعي.

وفي الحقيقة ليس هناك فرق كبير بين الأوضاع في قطاع التعليم العالي وفي قطاع البحث (أي في المركز المختصة) إذ يبدو أن الإمكانيات تبقى محدودة في كليهما. فهي لا تتماشى والمستوى والخبرة التي يتميز بها الباحثون.

تؤدي بنا هذه التعليقات والملاحظات إلى التذكير ببعض التحولات التي عرفها قطاع البحث في الفترة الأخيرة والتي تكمن في إعادة هيكلته بحل الديوان الوطني للبحث العلمي سنة 1983.

كانت هذه الهيئة مكلفة بتشجيع وتوجيه البحث العلمي ومراقبة النشاطات العلمية والتنسيق بين قطاع البحث العلمي والقطاعات الأخرى طوال وجودها (1973-1983)، وكان يشرف الديوان على ما لا يقل عن 20 مركزا، كل مركز مختص في ميدان معين. لقد حلت هذه الهيئة بعدما أصبحت لا تتماشى والمتطلبات الناتجة عن النظرة الجديدة للبحث العلمي وتخطيطه حيث أتجه الرأي السياسي السائد نحو تحديد محاور ذات أولوية في مجال البحث. وتساهم في كل محور عدة قطاعات اقتصادية كل عبر مؤسساته. ولكن بقي هذا المشروع على حاله إذ لم يخلق أي ديناميكية جديدة قادرة على إنعاش البحث العلمي. وقد عرف هذا القطاع عمليتين في إعادة هيكلته.

ومن بين المناهج المتبعة حاليا للتحرك بالبحث العلمي تجدر الإشارة إلى منهجين قد يبدوا بتحسين الأوضاع .

يكنم الأول في تكوين مجموعة من وحدات للبحث العلمي على المستوى الجامعي وتشمل كل وحدة عدة مخابر. وقد تم في هذا المضار تنصيب 29 مخابر (6 في العلوم الطبية و7 في العلوم الاجتماعية و1 في الهندسة المعمارية و1 في البيطرة و1 في علوم الزراعة و3 في علوم الأرض و7 في العلوم البيولوجية و3 في الكيمياء) ومازالت جل هذه الهياكل في مرحلة انطلاق .

أما المنهج الثاني فيهم علاقات الجامعة بالقطاعات الأخرى. ويتركز حول إبرام

الوطنية المختصة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين ما تنص عليه هذه الاتفاقيات وضع برامج مشتركة للدراسات الميدانية وللقيام بتجارب وتحاليل في المخابر الجامعية والاستعانة بالاستشارات الجامعية أن يقتضى الوضع ذلك.

وعلى سبيل المثال فقد تم إبرام اتفاقية بين وزارة التعليم العالي ووزارة الصناعات الخفيفة في جوان (يونيو / حزيران) 1986. وعلى هذا الأساس تتكفل وزارة التعليم العالي بمجموعة مشاكل تقنية. وقد تم في هذا الإطار وضع برنامج دراسة وبحث مشترك بين المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية والجامعة وتقوم هذه الأخيرة بمجموعة من الأبحاث والدراسات. وقد كونت بهذا الصدد وحدة بحث تتكفل بمشاكل تخص المواد والمركبات والهياكل الالكترونية وقد يبشر هذا المثال بتغيير جذري للعلاقات التي تربط بين التعليم العالي والقطاعات الأخرى.

الى جانب هذا المحور الأول يوجد محور ثاني قد يؤدي توطيده إلى تغيير جذري لوجه التعليم العالي. وقد دخلت الأعمال في إطار حيز التنفيذ. ويعني أساسا إعادة النظر في البرامج الدراسية ووضع خريطة جديدة للتعليم العالي. وترمي العمليات التي ابتدأت سنة 1985 إلى خلق توافق بين التكوين ومناصب العمل. كما تعكس إرادة مشتركة بين كل قطاعات التكوين لخلق انسجام بين الشهادات الجامعية والشهادات الأخرى. ويهدف ذلك إلى فتح آفاق جديدة في ميدان التكوين المستمر ورسكلة الكوادر التابعة لمختلف القطاعات الاقتصادية والهدف من ذلك هو توافق أكبر بين برامج التعليم العالي والمتطلبات الناتجة عن ضرورة التكفل بنشاطات زراعية وصناعية تزداد تعقيدا. وفي هذا الإطار تقضي النصوص تدعيم تدخل مدرسين شركاء ينتمون إلى القطاعات الإنتاجية في التعليم العالي وإنشاء مجالس توجيه مكونة من ممثلين لمختلف القطاعات الاقتصادية على مستوى كل مؤسسة جامعية. ويكمن دورها في الحرص على انسجام أكبر في التعليم والبحث بين القطاعات المكونة والمستعملة.

* * * *

ليس الهدف من هذا البحث الأولي دراسة إضافية لمسألة التكوين والبحث العلمي بالجزائر إنما وضع مجموعة من المعالم من شأنها أن تبرز لنا الاتجاهات التي مر بها ويمر بها التعليم العالي. ويدعو ذلك إلى عمل أكثر دقة لدى مؤسسات التكوين العالي وهياكل البحث العلمي التابعة لمختلف الوزارات بيد أنها تسمح بمجموعة من الاستنتاجات تمكن من تحديد بعض القضايا الحاسمة للفترة الحالية.

وباختصار فإنما قيل سالفا يبين مجموعة من التغيرات الجذرية مست سلك المدرسين والمجموعة الطلابية من حيث العدد وتوزيعهم حسب التخصصات العلمية والتأثيرات الاجتماعية الثقافية الناجمة عن تعدد البيئات التي تم فيها تكوين المكونين الحاليين.

كما أبرزت هذه الدراسة الأولية وجود طاقات بشرية لا يستهان بها خاصة بالنسبة للبحث العلمي. غير أن لا يتم استغلالها بصفة عقلانية. وفي الحقيقة يبدو أنها في حالة تقهقر نظرا للصعوبات التي تواجهها في شتى الميادين ونخص بالذكر الحصول على ما جد على المستوى العلمي. ومما يزيد هذه الفرضية أكثر قبولا هو انعدام الإطار والحوافز الملائمة. فبالرغم من وجود بعض النصوص التنظيمية فإن هذا الوضع يعكس انعدام سياسة واضحة في مجال البحث العلمي من حيث المضمون ومن حيث مكانة الباحث في نظام يسعى إلى التخلص من التبعية والتخلف.

تتطلب هذه الفرضيات تعميقا ودراسات إضافية حول صحتها. وان صح مضمونها فسوف تكشف النقاب عن عملية تدمير اجتماعي ذات نتائج وخيمة في المستقبل القريب. وهذا لا يقتصر على الجامعة الجزائرية فحسب بل يتعداها ليشمل القطاعات الحيوية الأخرى.

إن لانحلال النظام التعليمي والبحث العلمي انعكاسات سلبية على إنتاجه وبالتالي على النظام الاجتماعي ككل، سيما من خلال الحائزين على الشهادات الجامعية الذين يبدؤون حياتهم المهنية حيث تنتهي حياتهم الجامعية.

الجزائر، مارس 1987